

الدولة والعدالة والفرد في النظرية الليبرالية والماركسية

م.م. نجم الدين فارس حسن

كلية كويژه الجامعة للدراسات الدينية/ قسم القانون

najmadinfaris@gmail.com

مستخلص البحث:

ظل مفهوم العدالة والدولة قضية ثابتة في المدارس الفكرية في تاريخ البشرية. ومع ذلك، فإن مفهوم الفرد له تاريخ أكثر حداثة من المفهومين الآخرين. يعود مفهوم الفرد إلى القرن السابع عشر. واليوم أصبحت المفاهيم الثلاثة جميعها قضية مهمة لجميع المدارس الفكرية والحركات الحالية في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تركز هذه الدراسة على مدرستين فكريتين، هما الليبرالية والماركسية، وتعرض وجهات نظرهما حول المفاهيم الثلاثة. ولهايتين المدرستين معتقدات مختلفة حول مفاهيم العدالة والدولة والفرد وأظهرت الدراسة وجود اختلافات عميقة بينهما، وأهمية أصحاب هذين المعتقدين ودورهم في التعبير وعرض معتقداتهم. تقديم وإظهار اختلافاتهم حول المفاهيم الثلاثة والمقارنة بينها.

الكلمات المفتاحية: الدولة، العدالة، الفرد، الليبرالية، الماركسية.

المقدمة:

تعود أهمية البحث إلى الجوانب المختلفة للتفكير في مدرستين فكريتين مختلفتين، في الماضي والحاضر. المفاهيم التي تغطيها هذه الدراسة هي أيضاً مفاهيم مهمة من معتقدات مختلفة في التاريخ. اختلاف أدوارهم وتأثيرهم باختلاف المعتقدات، حتى في إطار المذهب الواحد. ومع ذلك، فإن مفاهيم الدولة والعدالة والفرد لا تزال مهمة في العلاقات الإنسانية. أما الليبراليون فهم ينظرون إلى الدولة ودورها ومبادئ العدالة وتنفيذها وحقوق الأفراد في المجتمع الإنساني بنظرة مختلفة من عصر إلى آخر. فضلاً عن ذلك فإن الماركسية والماركسيين يختلفون عن الليبراليين في معتقداتهم حول المفاهيم التي تركز عليها الدراسة. وهذا ما يجعل الدراسة مهمة وأدى إلى الحاجة إلى الدراسة.

أهمية البحث:

إنّ البحث في المحتوى الفكري المختلف لنهجين فكريين على المستوى العالمي ليس بالأمر السهل. لأنّ اختلافاتهم الجوهرية حول مفاهيم الدولة والعدالة والفرد كانت منذ زمن طويل قضية المدارس الفكرية للمجتمع الإنساني عبر التاريخ. إنّ تحليل دور الدولة والقضاء والفرد مهم في جميع المجتمعات. لأنّ الفرد على اتصال مباشر أو غير مباشر بالمفاهيم بشكل يومي. ولهذا السبب بدأت هذه الدراسة.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في التمييز بين دور الدولة ومبدأ العدالة وحقوق الفرد في الليبرالية والماركسية. تفسر النظريتان أيضاً الحقوق الفردية مع وجود اختلافات عميقة ووجهات نظر متعارضة. وجميع المفاهيم الثلاثة هي موضوع الدراسة، فالمعالجة من قبل النظرية الليبرالية وفي أنظمتها من ناحية، وعدم معالجتها كجانب عملي للانفتاح وفق النظرية الماركسية لم تحدث بعد ولم تتم معالجتها في المجتمعات. إنّها مشكلة انفصالهم في الدراسة.

فرضية البحث :

وتتضمن فرضية هذه الدراسة عدة تساؤلات: هل الدولة مهمة في توفير العدالة والحقوق الفردية؟ أم أنه يجسد اختفاء الدولة وإلغاء مبدأ العدالة وحقوق الفرد كما تعتقد الماركسية؟ هذه الأسئلة هي محتوى البحث ويريد الإجابة عليها بواسطة إبداء معتقداتهم وآرائهم حولها.

مناهج البحث العلمي :

إنّ محتوى الدراسة وجوانبها المختلفة من طريقتين مختلفتين في التفكير حول دور الدولة ومبدأ العدالة والحقوق الفردية، تطلبت منهج التحليل المقارن. ونظراً لاختلاف وجهات النظر بينهما، فقد تمّ استخدام هذه الطريقة لمقارنتها، وإبراز الجوانب المختلفة لليبرالية والماركسية من حيث المفاهيم المستخدمة.

توزيع الدراسة :

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاث مناقشات وخاتمة وقائمة المصادر. المناقشة

المبحث الأول: دور الدولة في النظرية الليبرالية والماركسية

المطلب الأول: دور الدولة في النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: دور الدولة في النظرية الماركسية

المبحث الثاني: مبدأ العدالة في النظرية الليبرالية والماركسية

المطلب الأول: مبدأ العدالة في النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: مبدأ العدالة في النظرية الماركسية

المبحث الثالث: الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية والماركسية

المطلب الأول: الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: الحقوق الفردية في النظرية الماركسية

وينتهي البحث بالخلاصات وقائمة المصادر المستخدمة في الدراسة

المبحث الأول: دور الدولة في النظرية الليبرالية والماركسية

ينقسم تكوين الدولة في التاريخ إلى آراء مختلفة عند الماركسيين، وهو يتكون من تكوين الاختلافات الطبقية، التي تظهر التاريخ القديم للزمن الذي تشكلت فيه الدولة، ويُعرف بالعصر الجديد. لقد تعرض المجتمع القديم للتاريخ، الذي كان يقوم على العلاقات القبلية والوحدة، إلى انفجار كبير حل به صراع الطبقات الاجتماعية - الذي يسمى الإبداعات الجديدة - محل المجتمع القديم الذي تشكلت فيه الدولة. أدى هذا إلى القضاء على الاتحادات القبلية التابعة، لتصبح اتحادات إقليمية. وهذا ما أخضع مجتمع النظام العائلي برُمته لعلاقة الملكية، التي تجلت منذ ذلك الحين في الحرية والاختلافات الطبقية والصراع الطبقي، التي خلقت المحتوى الطبقي للتاريخ المكتوب حتى الآن.⁽¹⁾ ويعود تاريخه إلى أقدم المجتمعات الزراعية التي تشكلت في بلاد ما بين النهرين منذ ستة آلاف سنة. كما طورت الصين دولة بيروقراطية منظمة على مدى آلاف السنين. لكن الدولة الجديدة ظهرت في أوروبا، وجمعت جيشاً كبيراً، وفرضت الضرائب، وكانت لديها بيروقراطية مركزية قادرة على معالجة السلطة على مساحة كبيرة. كانت هذه هي الممالك الفرنسية والإسبانية والسويدية التي تأسست قبل أربع مائة إلى خمسمائة عام. ولا يزال هذا يُعرف بالتنظيم والأمن وسيادة

(1) فريدرش أنجلز : اصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة ، ت: الياس شاهين ، منشورات الجمل، بغداد- بيروت ، 2014، ص 6-7 .

القانون وحماية حقوق الملكية⁽¹⁾ ولهذا الغرض تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب المختلفة للفكر الليبرالي والماركسي حول دور الدولة في المجتمع بإجراء مطلبين في الدول. وهذا المطالب هي:

المطلب الأول: دور الدولة في النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: دور الدولة في النظرية الماركسية

المطلب الأول: دور الدولة في النظرية الليبرالية

لقد حل المفكرون الليبراليون الجدد محل المفكرين القدامى حول دور الدولة في المجتمعات، الذي يفسرونه وفقاً لمعتقداتهم وآرائهم، فاختلقت أصواتهم ومعتقداتهم والاختلافات ليست جوهرية للغاية، من حيث مشاركة الأغلبية وتأثير الدولة أو الدور الثانوي في حياة الأفراد يتم وضع الدولة عموماً في خدمة الأغراض السلبية والإيجابية في مجموعة واسعة من الوظائف المختلفة. إن القوة العنيفة والقمعية لا تسمح للدولة بحماية حق الملكية وضمان الأمن والسلم العام. إنها قوة متورطة في الاستيلاء على الممتلكات الخاصة وتنتهك حقوق مواطنيها⁽²⁾ في الفكر الليبرالي، يجب على الدولة الليبرالية الجديدة أن تدعم حقوق الملكية الخاصة، وسيادة القانون، ومؤسسات السوق الحرة والمفتوحة لصنع الرويان. كل هذا هو مضمون ضمان الحريات الفردية، في الإطار القانوني والقضائي، في اقتصاد السوق، وعلى الدولة حمايتها. مع الحماية المقدسة لحقوق الفرد في حرية العمل وحرية التعبير والاختيار، بالاستفادة من أدوات العنف الذي استغلها واستخدمها من أجل حماية كل هذه الحريات مهما كلفها ذلك⁽³⁾ حسب رأي (توماس هوبز) كالأوائل للمفكرين الليبراليين، إن الدولة "في الواقع، وبموجب السلطة الممنوحة من كل فرد في الدولة، يتمتع بقدرة وقوة مجتمعتين فيه، إلى درجة أن الرعب الذي توحيان به، قد يجعل إرادة الجميع تتأقلم في سبيل السلم في الداخل، والتعاون حيال الأعداء في الخارج. في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي (من باب التعريف) شخص واحد، ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل، نتيجة الاتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة الكبرى، بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع، التي يعتبرها متلائمة مع سلمهم ومع دفاعهم المشترك"⁽⁴⁾ يعتقد (جون لوك)، كزعيم للمفكرين الليبراليين، أن السلطة العليا (الدولة) ليس لها الحق في أخذ الممتلكات من أي شخص دون موافقته. لأن الدولة يجب أن تهدف إلى حماية الملكية وتكون مصدر وحدة الإنسان في المجتمع. كما يحق للدولة أن تستخدم القوة في النظرية الليبرالية، الكلاسيكية والحديثة والاجتماعية، يتفقون جميعاً على أنه ينبغي للدولة أن يكون لها دور ضئيل في العمل في الحياة الخاصة للأفراد. بعض مثل ويسمونهم محامون والبعض يعطي الدولة دوراً أكبر في الحقوق الفردية والعدالة والمساواة. ومع ذلك، فإنهم يتفقون عموماً على أن دور الدولة يجب أن يكون محدوداً ومحدوداً، في تقديرهم الخاص، على حياة الأفراد في

(1) فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، نقله إلى العربية: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 41.

(2) فرانسيس فوكوياما: المرجع السابق ذكره، ص 41-42.

(3) ديفيد هارفي: الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي، نقله إلى العربية: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 109.

(4) توماس هوبز: اللفيثان، ت. ديانا حرب وبشرى صعب، الفارابي، أبو ظبي، 2011، ص 180.

المجتمعات التي تعزز الديمقراطية والحقوق. مسؤولية عن فرض الضرائب على ممتلكات الناس دون موافقتهم. وستكون هناك قوانين لأي مؤسسة ما لم يوافق عليها الشعب.⁽¹⁾ عقب (لوك)، اتضح أن المفكر الليبرالي (جون ستيوارت مل)، هو الأكثر تأثيراً على الفكر الليبرالي في صياغة الجديدة في الحقوق و الحريات في المجتمعات الديمقراطية و الليبرالية في العالم، عد من المفكر الكبير لليبرالية الجديدة. وكان أول من اقترح في البرلمان البريطاني مشروع قانون يمنح النساء حق التصويت. ويرى "ومن المفروض أن النساء صالحات لحق الاقتراح و التصويت من واقعة أن القانون يعطى المرأة بالفعل حق إختيار الرجل الذي سيحكمها الى نهاية الحياة. ومن واجب القانون الدستوري أن يحيط حق الانتخاب بجميع الضمانات و القيود التي يتطلبها الموقف سواء بالنسبة للذكور أو الاناث في أن معاً، وليس ثمة ما يدعو لاضافة شروط خاصة في حالة النساء فأيا ماكانت الشروط التي توضع في حالة الرجال بحيث يُسمح لهم بمقتضاها بحق الانتخاب، فإنه لا يوجد أي مبرر لعدم السماح للنساء بنفس الحق و بنفس الشروط"⁽²⁾ أما مؤلفاته الاقتصادية فدافعت عن منظومة تعاونيات عمالية تستهدف تحسين ظروف الطبقة العاملة.⁽³⁾ يبدي رأيه حول نظام الحكم ويتسائل عنه، ويرى "إن معنى النظام يختلف اختلافاً كبيراً أحياناً، واختلافاً ضئيلاً أحياناً أخرى، ولكنه بالكاد أن يعني جميع ما يحتاج إليه المجتمع الإنساني، فيما عدا التحسين. إن معنى النظام، في أضيق معانيه، هو الطاعة، فيقال إن الحكومة التي تطاع تصون النظام، على أن الطاعة تكون على درجات مختلفة، ليست كل واحدة منها محمودة. إن السلطة الكاملة التي لا تتنازع هي السلطة الوحيدة التي تطلب من المواطن أن يطيع بدون قيد أو شرط بانتداب الأشخاص الذين في الحكم، ولكن علينا أن نحدد، على الأقل، التعبير عن تلك الانتدابات التي تعطى بشكل عام و وفقاً لأنظمة القوانين."⁽⁴⁾ وبالنسبة لمفكر ليبرالي آخر، مثل (جون رولز)، الذي يُطلق عليه أيضاً الليبرالي الاجتماعي، فهو يحدد واجب الدولة في أربعة أجزاء، وهي سمة الهدية - حماية أنظمة الأسعار التنافسية، والقضاء على احتكار السوق واستخدامها من قبل كيان احتكاري. ولهذا الغرض، يمكن فرض الضرائب والإعانات المناسبة أو تعديل المسافات وتعريفات حقوق الملكية. من ناحية أخرى، العثور على وظيفة ودعم واختيار مهنة بحرية. والدولة ملزمة أيضاً بتوفير التأمين الاجتماعي في الأقل. ومن واجب الدولة أيضاً توفير مستوى معين من العدالة بممارسة توزيعها على ذوي وسائل العيش المنخفضة.⁽⁵⁾ من ناحية أخرى، مثل الأدوار، يرى (دوركين) ادور الدولة باسم المساواة، ضمن إطار نظرية التنظيم العالمي الذي يسميها دوركين مبادئ الكرامة الإنسانية والفردية الأخلاقية. وهي إلى ذلك تحدد خصائص الدولة الليبرالية بأنها تضمن حصول جميع الأفراد في المجتمع على حصة متساوية وتتوافر الأعين. ومن خلال التوسع العادل لاقتصاد السوق

(1) جون لوك : في الحكم المدني، نقله من الأصل الإنكليزي الى العربية ، ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت ، 1959 ، ص 222، 225.

(2) جون ستيوارت مل: استعباد النساء، ت.إمام عبدالفتاح امام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص104.

(3) وندي دونر و ريتشارد فمرتون: جون ستيوارت مل، ت.نجيب الحصادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص12.

(4) جون ستيوارت مل: الحكومات البرلمانية، ت.إميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص61.

(5) جون رولز : نظرية في العدالة ، ت: ليلي الطويل ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2011 ، ص 344، 348 .

من قبل الدولة، لتحقيق التوزيع العادل واحترام المسؤولية الفردية. وعلى الرغم من أن كليهما عدّ ليبراليين اجتماعيين، إلا أنهما لا يتفقان على ضرورة اختزال الدولة في وظيفتها الرئيسية. وكلاهما ينظر إلى دور الدولة وإعادة توزيع الثروة بين الفقراء والآلاف في المجتمعات بطريقتين مختلفتين. وكلاهما عدّ الدولة مؤسسة أخلاقية⁽¹⁾ بالإضافة إلى المعتقدات التي سبق أن عبرنا عنها حول دور الدولة، فإنّ الليبراليين، الذين عدّ من الليبراليين الجدد، لديهم العديد من معتقداتهم حول الأصدقاء مع بعضهم البعض. وعلى وجه الخصوص، حرية السلوك الاقتصادي وإزالة تدخل الدولة. مثل الليبراليين (الكلاسيكيين) القدامى، يؤكد الليبراليون الجدد، بمثالهم النبيل، على الفرد والدور المحدد للدولة وقيمة السوق الحرة. وعلى الرغم من أنّ الليبراليين ليسوا بارزين جداً بسبب تطرفهم، إلا أنهم قريبون جداً من الليبرالية الجديدة ولهم نفس وجهات النظر، وهو ما روجته الليبرالية الحديثة والكلاسيكية، التي تقول: "دعه يعمل، دعه يتغير".⁽²⁾ (روبرت نوزيك)، باعتباره أحد رواد التحررية، كرس نظرياته لحقوق الملكية وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة على وجه التحديد، أهدافها تنحصر في إطار يمنع فقط العنف والسرقة والاحتيايل ضد مواطنيها. ومن واجبه أيضاً ضمان احترام العقود. وأي زيادة في واجبات الدولة سوف تنتهك حقوق الأفراد، بإجبارهم على فعل ما لا يريدون القيام به.⁽³⁾ يعتقد نوزيك ومعظم الليبراليين أن رفاهيتهم أو رفاهية البشرية ليست مبرراً لتدخل الدولة. فإذا فعل الناس ذلك بمحض إرادتهم، وإلا فلن تكون الدولة قانونية في هذه التدخلات. وهو إلى ذلك لا ينهي الشرعية الأخلاقية للدولة، بل يؤكد من جديد الحاجة إلى أن تصبح دولة.⁽⁴⁾ ومن ناحية أخرى، يرى (فريدريش هايك)، باعتباره من الليبراليين الجدد، أنّ الدولة يجب أن تمتنع عن التدخل في شؤون الفرد، ويجب على أفراد المجتمع أن يحققوا أهدافهم ويرسموا بأيديهم. كل حسب قدراتهم ومهاراتهم. عندما لا يكون لدى المؤسسات خطة للوصول إلى نقطة معينة، فإنّ السوق نفسه يأخذ كل هذه المعلومات داخل نفسه. وبحسب (هايك)، فإنّ الدور المناسب للدولة ليس وجدان نظام اجتماعي معين، ولا يمكنها أن تنجح في ذلك. ويرى أنّ المجتمع ظاهرة معقدة لا يمكن إدارتها طوعاً أو عمداً.⁽⁵⁾

المطلب الثاني: دور الدولة في النظرية الماركسية

وبعد أن تتطور الدولة البرجوازية داخل النظام والدولة الاستبدادية، تتحول من العمل المهني إلى العمل الاجتماعي، ويشارك في الإنتاج تعاون قوى العمل المختلفة، في حين يتشكل نظام اجتماعي اقتصادي جديد، يسمى النظام البرجوازي بالنسبة للرأسماليين. وبعد تطور الصناعة واسعة النطاق وتشكيل السوق العالمية، استولت البرجوازية أخيراً على

(1) هونر احمد كريم: إشكالية تدخل الدولة في الفكر الليبرالي المعاصر – دراسة تحليلية مقارنة، (رسالة ماجستير قدمها الى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية)، السليمانية، لسنة 2018، ص 46.

(2) حمدي مهران: الفرد والسلطة في الأيدولوجيا الليبرالية: دراسة تحليلية نقدية، دار قناديل للنشر و التوزيع، بغداد، 2018، ص 58-59.

(3) ويل كيملشكا: مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، ص 142.

(4) حمدي مهران: المرجع السابق ذكره، ص 292-293.

(5) هونر احمد كريم، المرجع السابق ذكره، ص 67.

السلطة السياسية بالكامل من الدولة في التمثيل الجديد. الحكومة الجديدة ليست سوى لجنة تشرف على كامل الشؤون العامة للطبقة البرجوازية.⁽¹⁾ اعتقد (إنجلز) في البداية أن دور الدولة هو الاستيلاء على الموارد الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة، وكذلك فرض السخرة على المساواة بين جميع أفراد المجتمع حتى الإلغاء الكامل للملكية الخاصة على جميع مصادر الدخل والاقتصاد. . يشمل التصنيع في كافة جوانبه، وكذلك تعليم ورعاية الأطفال، والقضاء على كل ما هو ضار بالصحة والحياة في أيدي الدولة (الدولة البروليتارية). من أجل تدمير العلاقات القديمة للمجتمع الرأسمالي.⁽²⁾ (ماركس) في الأيديولوجية الألمانية يعبر عن الدولة وهناك مصدر عندما "الإيمان طبقة المسيطرة في كل زمان تلك هي القوة المادية في المجتمع، وفي نفس الوقت قوة الأفكار السامية. الإنتاج المادي، في نفس الوقت الزمن، له الرقابة على أسباب الإنتاج الفكري، ثم أن الذين لا يملكون أسباب الإنتاج العقلي يخضعون للطبقة المسيطرة.⁽³⁾ في الواقع، الدولة ليست سوى أداة لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى.⁽⁴⁾ فالدولة البرجوازية، حسب ماركس وإنجلز، ليست سوى شكل من أشكال التنظيم الذي تحتاجه البرجوازية لضمان تبادل الملكية وتحقيق مصالحها على قدم المساواة في الداخل والخارج.⁽⁵⁾ "إذا كانت الدولة وحقوق الدولة تحدد العلاقات الاقتصادية، فإن تلك العلاقة تحدد بلا شك الحقوق المدنية، التي يقتصر دورها في الأساس على العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأفراد، التي تكون طبيعية في موقف معين."⁽⁶⁾ لأن الدولة تبدو لنا القوة الفكرية الأولى المؤثرة على الإنسان. ينشئ المجتمع مؤسسة لحماية المصالح المشتركة من الهجمات الخارجية والداخلية. تلك المؤسسة هي الدولة.⁽⁷⁾ يرى (ماركس) في رأس المال: «إن استعادة ثروة الأمة وموارد الدولة تعبر عن ذلك في الواقع. إن مصالح الطبقة الرأسمالية، والأغنياء عمومًا، هي الهدف النهائي للدولة، والمجتمع البرجوازي هو خليفة الدولة». الحالة السماوية القديمة.⁽⁸⁾ العلاقة المباشرة بين أصحاب عوامل الإنتاج والمنتجين المباشرين. وهي العلاقة التي تظهر بكل أشكالها المحددة، وفي كل مرة بشكلها الطبيعي، مع عملية التغيير والتطوير وأساليب العمل، التي تعادل القوة الإنتاجية للمجتمع. هذا هو السر الذي يبحث باستمرار عن سره وهو الأساس الخفي للبنية الاجتماعية برمتها. ثم هناك الشكل السياسي للعلاقة بين الهيمنة والتبعية. باختصار، كل شيء ملك للدولة.⁽⁹⁾

(1) ماركس - انجلز : البيان الشيوعي ، في اول ترجمة غير مزورة و قارنه عن الألمانية و علق بقاموس ماركسي على كلماته النظرية و التاريخية : العفيف الأخضر ، منشورات الجمل ، بيروت - بغداد ، 2015 ، ص 57-58 .

(2) فردريك إنجلز : مبادئ الشيوعية ، ط. الرابعة ، دار الفارابي، بيروت - لبنان ، 2015 ، ص 33 ، 36 .

(3) كارل ماركس - فردريك إنجلز : الأيديولوجية الألمانية، ت: فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، 1976، ص 56 .

(4) ماركس: الحرب الأهلية في فرنسا، دار التقدم، فرع طشقند، بلا تاريخ، (مقدمة بقلم فردريك إنجلز، مارس 1891) ص 7 .

(5) المرجع نفسه، ص 86 .

(6) ماركس - إنجلز : مختارات في أربعة أجزاء ، الجزء الرابع ، " انجلز : لودفيغ فوريباخ و نهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية " ، دار التقدم ، موسكو ، 1970 ، ص 60 .

(7) المرجع نفسه، ص 61 .

(8) كارل ماركس: رأس المال ، المجلد الثالث، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت ، 2013، ص 911-912 .

(9) كارل ماركس: رأس المال ، المجلد الثالث، المرجع السابق ذكره، ص 918 .

أي أن «الملكية الخاصة لا يمكن أن ترتفع إلى مستوى رؤية الدولة، نرى أن لا يمكن للدولة أن تتحدر إلى مستوى عمل الملكية الخاصة، الذي يكون ضد الإرادة مشروعا»⁽¹⁾. وهذا يدل على أن المصالح الخاصة تحاول اختزال الدولة في دور أداة المصالح الخاصة. وهذا يجعل دور الدولة أن تعلن للشعب أن: هدفكم ليس هدفي، معتقداتكم ليست معتقداتي!⁽²⁾ الماركسية حول الدولة الدينية "في دولة تسمى دولة دينية، ليس الإنسان ذا قيمة، بل إلغاء محتواه الإنساني. ومن ناحية أخرى، فإن الملك مخلوق ديني له علاقة قاصداً هناك السماء والله، و علاقاتها مبنية على الإيمان. الروح الدينية لم تصبح بعد علمانية حقاً.⁽³⁾ وينعكس دور الدولة في تنظيمها. "الدولة هي نوع خاص من تنظيم القوة، إنها تنظيم العنف بهدف تدمير طبقة لطبقة الأخرى.⁽⁴⁾ لأن شكل الدولة حتى الآن هو برجوازي بكل أشكاله، إلا أنها واحدة في المضمون. وجميعها، كما هي، دول دكتاتورية برجوازية. بالنسبة لعصر جديد من الشيوعية، فهو أحد محتويات دكتاتورية البروليتاريا.⁽⁵⁾ إن البروليتاريا لم تخلق من أجل البقاء أو الحرية، بل من أجل تدمير أعدائها. ولكي يتم التعبير عن الحرية بمعناها الحقيقي، لا بد من تدمير الدولة بكل أشكالها.⁽⁶⁾ ومن الواضح في كل معتقدات ماركس وإنجلز ولينين أن دور الدولة هو قمع الطبقة من أجل خدمة الطبقة العليا. إن هدف القمع يختلف بالنسبة للبرجوازية عن خدمة الرأسماليين والدفاع عنهم، إلى تدمير جميع الطبقات من أجل البروليتاريا، وهو إلغاء جميع أشكال الدولة.

المبحث الثاني: مبدأ العدالة في النظرية الليبرالية والماركسية

ظهر المصطلح المميز "العدالة الاجتماعية" أول مرة في أوائل القرن التاسع عشر. خلافا لمثال الأعلى للقضاء. إن مصطلح "اجتماعي" فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية ليس له المعنى المحدد في العقوبات القانونية. العدالة الاجتماعية مثال بارز على توزيع الإنجازات والمكافآت في المجتمع بطريقة أخلاقية، وتكتمل بتقييم الأجور والأرباح والإسكان والإشراف والخدمات الطبية وإنجازات التعافي الاجتماعي وغيرها. العدالة الاجتماعية تدور حول "من يريد الحصول على ماذا". ويتجلى ذلك في كيفية وجود اختلاف فيما يتم الحصول عليه، فإذا كانت الاختلافات بينهما كبيرة كان ذلك ظلماً.⁽⁷⁾ هناك آراء مختلفة في العدالة، ويعتقد البعض أنه يجب تحديدها إلى أساس النشاط الاقتصادي والتنمية. أو أن الجانب الآخر يعتقد أن ذلك من حيث إعطاء الأهمية للفرد، ولكن في هذا الوقت معنى "اجتماعي" أوسع من ذلك لأنه لا معنى له. ولذلك فإن العدالة الاجتماعية تختلف في آراء المفكرين، فلا يفكر أحد منهم مثل الآخر تماماً. وقد أدى هذا إلى مناقشات مختلفة في

(1) ماركس - إنجلز : بصدد الدولة ، من مقالة ماركس ، "المناقشات بصدد قانون سرقة الغاب" ، ت: الياس شاهين ، دار التقدم، موسكو ، 1986، ص 35 .

(2) ماركس-إنجلز: بصدد الدولة، من مقالة ماركس، "المناقشات بصدد قانون سرقة الغاب"، المرجع السابق ذكره، ص 36.

(3) كارل ماركس : المسألة اليهودية ، دار مكتبة الجيل ، بلا تاريخ ، ص 33 .

(4) لينين : الدولة و الثورة : تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة ، ت: الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ، 1982، ص 30 .

(5) المرجع نفسه ، ص 44.

(6) ماركس - إنجلز : رسائل مختارة ، ت: الياس شاهين، "رسالة من إنجلز الى بيبل ، 1875" ، دار التقدم ،

موسكو ، 1982 ، ص 215 .

(7) أندرو هيوود : النظرية السياسية مقدمة، ت: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2013، ص 498 .

المجتمعات وفي الماضي⁽¹⁾ ولتفسير هذه المسألة، لجأ البحث إلى تقسيمها إلى مطلبين، بين مدرستين فكريتين مختلفتين، على النحو التالي.

المطلب الأول: مبدأ العدالة في النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: مبدأ العدالة في النظرية الماركسية

المطلب الأول: مبدأ العدالة في النظرية الليبرالية

مشاركة النظرية السياسية ومحتوى الفكر الفلسفي السياسي مع وجود اختلافات في محتوى الفهم والتفكير من أجل الهيمنة، وإظهار حقيقتها، وضد أي علاقة وصراع داخل المجتمعات. ويتم التعبير عن كل ذلك في الفرضيات التحليلية وتطبيقاتها في المجتمع. تدرس النظرية السياسية وسائل وأهداف العمل السياسي⁽²⁾.

مبدأ العدالة في تعبير ومنظور الفكري ل(هوبز)، هو "إن كلمتي العدالة و الظلم تعنيان شيئاً حين يُضافان (تُضافان) إلى البشر، وشيئاً آخر حين تُضافان إلى الأفعال. فهما حين تُضافان إلى البشر تعنيان موافقة السلوك أو عدم موافقته للعقل. لكنهما حين تُضافان إلى فعل تعنيان موافقة أو عدم موافقة العقل، ليس في ما يختص بالسلوك أو طريقة الحياة، بل في ما يختص بأفعال معينة. وبالتالي فإنّ الإنسان العادل هو من يُعنى قدر الإمكان بأن تكون كلّ أفعاله عادلة، و الإنسان الظالم هو الذي يُهمَل ذلك."⁽³⁾ يرى العدالة من منظورين وهما العدالة التعويضية و العدالة التوزيعية، "إنّ العدالة التعويضية هي عدالة المتعاقد، أي إنجاز لوعده بالشراء والبيع، بالاستئجار والتأجير، بالإقراض والاقتراض، وبالتبادل والمضاربة وغير ذلك من أفعال التعاقد. والعدالة التوزيعية هي عدالة الحكم، أي بعبارة أخرى فعلٌ تحديد ما هو عادل. حيث أنّه إذ يملك ثقة الذين جعلوه حكماً، إذا كان أهلاً لهذه الثقة قيل إنه يوزّع لكلّ إنسان ما هو له: وهذا في الحقيقة هو التوزيع العادل، ويُدعى- وإن لم يكن بالمعنى الصحيح- عدالة توزيعية، ولكنّ الأصحّ أن يُدعى إنصافاً، وهو أيضاً من قوانين الطبيعة."⁽⁴⁾ حسب رأي (لوك) عن مبدأ العدالة "قد حددت الطبيعة مقدار الملكية تحديداً عادلاً إذ جعلته منوطاً بمدى عمل الإنسان ومطالب حياته. ولما استحال ان يسخر المرء أو يتملّك كل شيء بجهده الخاص، واستحال ان تستنفذ مطالبه أكثر من جزء ضئيل من خيرات الأرض، استحال ان يعدو رجل على حقوق اقرانه ويكتسب ملكاً ما يلحق الضرر من جرّائه بجاره: ما دام قد تبقى له نصيب من الرزق بمثل الجودة و الاتساع بعد تملك صاحبه لا يقل عن نصيبه ذلك قبل تملكه."⁽⁵⁾ حسب رأي (ستيوارت مل)، (فكرة العدل) في كل حقبات الفكر، إنّ واحداً من أشد العوائق الذي حال دون تلقي نظرية المنفعة أو السعادة، هما معيارا هما الخير و الشر، المستمد من فكرة العدل.⁽⁶⁾ لتوضيح فكرته، استند على عدد الخصائص: أولاً، يعتبر الغالب الظلم حرمان أي شخص من حريته الشخصية، ومن ممتلكاته، أو من أي شيء آخر يكون تابعاً له بالقانون. ثانياً، فإنّ الحقوق القانونية التي حرم منها، قد تكون الحقوق التي من المفروض أن تكون تابعة له، وفي عبارة أخرى فإنّ القانون الذي تستند إليه هذه الحقوق يمكن أن يكون قانوناً غير

(1) اندرو هيوود : النظرية السياسية مقدمة، المرجع السابق ذكره، ص 499 .

(2) المرجع نفسه، ص 27 .

(3) توماس هوبز، المرجع السابق ذكره، ص 156,155.

(4) توماس هوبز، المرجع السابق ذكره، ص 158,157.

(5) جون لوك : في الحكم المدني، المرجع السابق ذكره، ص 158,157.

(6) جون ستيوارت ميل: النفعية، ت سعاد شاهري حرار، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012، ص 87.

عادل. الثالثاً ، يعتبر بصفة شاملة أنه من العدل أن يحصل كل شخص على ما يستحقه (سواء كان خيراً أو شراً) وأنه من الظلم أن يحصل على خير ما أو يتحمل شراً مادام لا يستحقه. رابعاً، إننا نعترف أنه لمن الظلم أن نخلف وعدنا لأي أحد أي أنقض نقض وعدنا سواء كان ذلك صراحة أو بصفة ضمنية، أو أن نخيب الآمال التي أثارها سلوكنا الخاص، أو على الأقل إذا ما كنا أثّرنا هذه الآمال عن وعي وبصفة إرادية. خامساً، إن العدل هو، باعتراف الجميع، يتعارض مع الانحياز، وبمعنى أن إبداء المحاباة أو تفضيل شخص على شخص آخر في المسائل التي لا يمكن فيها الرجوع إلى المحاباة، والتفضيل بشكل صحيح.⁽¹⁾ إن هذه الفكرة، طورت فكرة العدالة في الفكر الليبرالي، حيث تستند عليها الدول في تطبيق العدالة مع أفرادها. فالخطاب القضائي في كافة المصادر الفكرية، بما في ذلك الفكر الديني وجميع مصادر النظريات السياسية قديماً وحديثاً، هو محور تفكيرهم من أجل مجتمعاتهم. عدّ (جون رولز) أحد أكثر المنظرين السياسيين تأثيراً في القرن العشرين. كان للخطاب القضائي بمعنى العدالة في خطابه أهمية كبيرة على المجتمع المدني، حيث كان يستجيب للخطاب القضائي بطريقتين. كانت هناك سياقات سياسية مختلفة في الستينيات، خاصة تلك المتعلقة بالأمريكيين من أصل أفريقي. وكانت تتعلق بالحياة العامة للمجتمع الذي ظل مستبعداً لفترة طويلة من الحياة القضائية بسبب سلطة العرف والقانون. وبالإضافة إلى الواجبات والحقوق والمشاركة السياسية، هناك قضايا أخرى تتعلق بالمساواة وفرص الحياة للأقليات والنساء، فضلاً عن قضايا الاستقرار هناك نظام ديمقراطي. في حين أن المشاكل والصراعات الدينية وأنواع والأنشطة الجنسية (sexuality) والثقافية تظهر بسرعة.⁽²⁾ قدم (جون رولز) تفسيراً عاماً للعدالة على أساسين. وينصب تركيز اعتقاده على التوزيع المتساوي لجميع السلع الاجتماعية الأساسية - الحرية والسعادة، والدخل والثروة، وأساس احترام الإنسان لذاته. وعندما لا يتم توزيع إحدى هذه السلع بالتساوي، فإنها تذهب إلى الشخص الذي لديه الأقل. امتيازات على الآخرين.⁽³⁾ إن مبدأ العدالة يعبر عنه (جون رولز) بمبدأين: الأساسيات متساوية ومتساوية مع حرية الآخرين. ثانياً: يجب تنظيم جميع التفاوتات الاقتصادية والمجتمعات بطريقة (أ) من المتوقع أن تكون في. مصالح الجميع؛ (ب) ويجب أن تكون المراتب متاحة ومفتوحة للجميع.⁽⁴⁾ ومن ناحية أخرى، يكشف دوركين، تحت تأثير افكار (رولز)، أن القيمة الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية ليست الحرية، بل المساواة. وبمزيد من التفصيل، المساواة في احترام المواطنين وحقوقهم في الاستفادة من الدولة.⁽⁵⁾ يبين (دوركين) العدالة على أساس مبدأين. أولاً، أكد مبدأ المساواة في الاحترام والأهمية، المبني على النظرة موضوعية، على أن حياة الإنسان يجب أن تكون ناجحة، لا فاشلة. وهذا يتجلى ويعرف تلك المساواة الموضوعية في حياة الإنسان كلها ثانياً، مبدأ المسؤولية الشخصية. هذا، وعلى الرغم من كل الصعوبات الموضوعية التي تبدأ بها المساواة، فإن

(1) المجمع نفسه، ص 92,89.

(2) ستيفن ديلو: التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ت: ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص 449.

(3) ويل كيملشكا: المرجع السابق ذكره، ص 83.

(4) جون رولز: المرجع السابق ذكره، ص 92-93.

(5) شهاب احمد عبدالله: مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الإتجاهات المساواتية و الليبرتارية و الجماعية، (رسالة قدمت الى مجلس كلية القانون و السياسة في جامعة السليمانية، و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، السليمانية، 2017، ص 69.

كل فرد لديه مسؤوليته الشخصية ويعتمد في النهاية على مالك تلك الحياة⁽¹⁾ ويعتقد كل من (جون رولز) و(دوركين)، باعتبارهما ليبراليين في القرن العشرين، إن الدولة يجب أن تفي بهذا الواجب لتحقيق المساواة والعدالة في المجتمعات التي سيكون لها دور فيها. لكن نوزيك، باعتباره فيلسوفاً تحررياً، أطلق عليها اسم نظرية الجدارة العادلة، التي كانت استجابة للعدالة التي قدمها (رولز). باسم التوزيع الشرعي للملكية، ويتم ذلك باستعراض مبدئين يتناولان مسألة الملكية العادلة للثروة في سياق انتقالها من شخص إلى آخر. أولاً: للناس حق تملك ما لا يملكون، وهو أحد مبادئ الملكية العادلة. ثانياً: من حق الناس أن يهبوا أموالهم للآخرين، وهذا مبدأ العدالة، وإدارة الممتلكات وشؤونها بالعدل، ولا تنتهك حقوق الآخرين. وأي خطوة خارج هذه الإجراءات غير شرعية وغير عادلة⁽²⁾.

بالنسبة ل(نوزيك)، فإن إعادة توزيع الثروة، كما يعتقد (رولز)، ليست حصة عادلة. لكل فرد حق مشروع في امتلاك ما لديه إذا لم يكن لديه نصيب عادل، فهو يمنحهم كيف يريد أن يستخدمهم ويرى جيداً أنه يستمتع بهم. ولا يمكن تحقيق ذلك بالقوة والعنف. إذا كان لديك سكين، فلا يجوز استخدامها ضد الآخرين، إلا أن لدينا الحرية الكاملة في أخذ ثرواتنا وخدماتنا، ويجب التعامل مع القضايا الأخرى وفقاً لذلك. يمكنك أيضاً منحها للآخرين إذا كنت ترغب في ذلك. ولم يمنعك من القيام بمثل هذه الأعمال الخيرية. يبدو أنها طريقة جيدة جداً لممارسة حقوق الملكية الخاصة بها. وهي إلى ذلك لا تستطيع أن تفعل ذلك (بما في تلك الدولة). وليس لأحد أن ينتزعها من أصحاب البيوت، ولو لإنقاذ المعاقين من المجاعة⁽³⁾. ولا يؤمن (نوزيك) بمشاركة الدولة في تأسيس العدالة والسلطة القضائية.

ومن ناحية أخرى، فإن آراء الجمعيين (الجماعة)، مثل آراء الليبراليين، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحرية والمساواة، على سبيل المثال، المجتمع وسلوك أفراده والأحرار وأقرانهم. لا توجد رؤية ليبرالية عامة للسياسة، وليس لدى الاشتراكيين مبدأ مستقل. وتتحدد بإجراء مدى علاقتهم بالقواسم المشتركة للأمة، مثل اللغة أو الهوية أو الثقافة أو الدين أو التاريخ أو السلوك المشترك للحياة⁽⁴⁾. ويرى (ساندل) أنه عندما يستجيب الناس بشكل عفوي لاحتياجات الآخرين بسبب الصداقة، أو الأهداف المشتركة، فإن الشخص لا يشعر بأنه يجب عليه المطالبة بحقوقه. في ذلك الوقت، يكون الانشغال أكثر بالعدالة تعبيراً عن أي ضعف أخلاقي وليس تعبيراً جيداً. والأسرة مثال للمؤسسة الاجتماعية التي لا تحتاج إلى العدالة إذا ما العدالة في ذلك الوقت، وهذا يضعف علاقة الصداقة بينهما ويخلق الصراع بينهما⁽⁵⁾. ولا تلعب الدولة دوراً كما تلعب الشراكات في بناء العدالة. في حين أن عدداً كبيراً من الأفراد المختلفين لديهم الفرصة أو الرغبة في التواصل مع الآخرين أو اكتساب قيمة جماعية. فإن كان فيهم صفة من خصائص المجتمع، حتى ولو كان ذلك المجتمع نفسه مجتمعاً مختلفاً ومميزاً، فإنه يبني على ذلك، يجب أن يقوم على العدالة، فإن معتقدات الأفراد ووجهات نظرهم ضمن هذا المبدأ الاجتماعي وحده لا يمكنها خلق المجتمع بمعنى أنه يتطلب مجتمعاً قوياً. فالشخصيات لها معنى مشترك لأنفسها، التي يتقاسمونها ويتم بناؤها في ترتيبات مؤسسية، التي ليست سمة لا تنفصل عن مشروع الحياة التي يلجأ إليه

(1) هونر احمد كريم : المرجع السابق ذكره ، ص 57.

(2) حمدي مهران : المرجع السابق ذكره ، ص 217 .

(3) ويل كيملشكا : المرجع السابق ذكره ، ص 142- 143 .

(4) المرجع نفسه ، ص 267 .

(5) المرجع نفسه ، ص 269- 270 .

عدد من الأفراد.⁽¹⁾ الليبراليون لديهم وجهات نظر مختلفة حول العدالة. ومع ذلك، فإن دور الدولة ونفوذها ومشاركتها في إقامة علاقة عادلة بين الأفراد في الأنظمة الليبرالية للمجتمع. يختلف تنظيم وإنشاء المؤسسات القضائية باختلاف وجهات نظرهم. كما أصبح العمل الذاتي أو المؤامرة تقوم مقام اختلاف في محتوى تفكيرهم في العدالة. لكن العدالة تختلف عن آراء الليبراليين، بالنسبة للماركسيين، التي ليس للدولة فيها دور وعلاقة مؤسسية داخل المجتمع، وهي ليست ما يتحدث عنه الليبراليون في المجتمعات ذات الطبقات المختلفة. وينعكس هذا في الطلب الثاني.

المطلب الثاني: مبدأ العدالة في النظرية الماركسية

إنّ الاضطهاد جزء كبير من خلق الظلم حسب النظرية الماركسية. إن الظلم، سواء من حيث الجنسية أو من حيث القومية أو من حيث زيادة و فائض القيمة عن طريق العمل المأجور العمال والكادحين، هو مصدر للظلم في أي مجتمع بلد متخلف ومتقدم. بالنسبة للماركسيين، يبدأ الظلم بعملية الإنتاج. عندما يستخدم العامل جزءاً من عمله نتيجة لفعل فتح العمل كقيمة عمله لضروريات الحياة. هذا جزء من التقسيم الاجتماعي لنظام العمل. فهو لا ينتج أسباب الحياة قاصداً، بل ينتج سلعة خاصة. فهو يساوي قيمة أسباب الحياة، أو يساوي قيمة المال الذي يرغب في شرائها. وهذا ما يسمى العمل الضروري لإنتاج سلعة ما. في الجزء الثاني، كلما يتم القيام به ليس ضرورياً. إنها وظيفة متعبة ومكلفة، ولا قيمة لها بالنسبة له. لكنه يخلق المزيد من القيمة للمستثمرين. ويعرف هذا الجزء من العمل بأنه عمل إضافي ويسمى بالقيمة الإضافية عدّ مصدر ربح لأصحاب العمل والرأسماليين.⁽²⁾ "إن تعريف فائض القيمة هو تعبير دقيق عن مدى استغلال رأس المال للعمالة، أو مدى استغلال الرأسمالية للعمالة."⁽³⁾ إذا كان هذا حقاً متساوياً، فهو ليس حقاً متساوياً في العمل غير المتساوي. عندما لا يُمنح أي امتياز جنائي، لأن الجميع مجرد عامل مثل أي شخص آخر. إذا لم يكن هناك أفراد مختلفون، فلا يوجد شيء سوى المساواة.⁽⁴⁾ في حين كونهم عمالاً في حالة ذات معنى، ومستقلين عن كل شيء آخر، فإنّ الناس ليسوا جميعاً متساوين، أحدهم قوي والآخر ضعيف، أحدهما متزوج والآخر يعيش بمفرده. أحدهما لديه عدد كبير من الأطفال والآخر لديه عدد قليل. في هذا الوقت، إذا حصلوا على أجر متساوٍ مقابل العمل، أو فوائد متساوية من الصندوق الاجتماعي للمستهلك، فسيحصل أحد الطرفين على أكثر من الآخر، وتبدو الدولة أضعف من الآخر، وما إلى ذلك.... مقابل كل هذا، لن ترى حقوقاً متساوية، بل عدم مساواة. ولا يمكن إنكار هذه النواقص في المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي (ديكتاتورية البروليتاريا). كما يبدو في المجتمع الرأسمالي، بعد حياة صعبة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الحقوق أعلى من النظام الاقتصادي والحضارة الثقافية المناسبة لذلك النظام.⁽⁵⁾ ولكن في مرحلة أعلى من المجتمع الشيوعي، بعد إلغاء خضوع الأفراد لتقسيم العمل مع التمييز بين العمل الفكري، والعمل الجسدي مؤقتاً إنّ العمل ليس سبباً للحياة، ولكنها ضرورة أساسية

(1) مايكل ج. ساندل: الليبرالية و حدود العدالة، ت: محمد هناد، النظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 283-284.

(2) كارل ماركس: رأس المال، المجلد الأول، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص 276-277.

(3) المرجع نفسه، ص 278.

(4) ماركس: نقد برنامج غوتا، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1970، ص 21.

(5) ماركس: نقد برنامج غوتا، المرجع السابق ذكره، ص 21.

للحياة، بحيث تنمو القوى المنتجة مع نمو الأفراد في جميع النواحي. وهذا يدمر تماماً أفق اليمين البرجوازي الضيق. وهذا يسمح للمجتمع بتسجيله على الطرود الخاصة به. (كل حسب قدراته وكل حسب احتياجاته) في تجسيد مثل هذه العملية، يتم توفير الحقوق المتساوية والتوزيع العادل.⁽¹⁾ لكن في النظام الرأسمالي، القانون الذي يخلق التوازن بين الزيادة في عدد السكان أو الجيش الاحتياطي الصناعي ومقدار النمو ورأس المال، ويتسبب هذا القانون في تراكم الفقر على حساب تراكم رأس المال. إن تراكم الثروة في قطب واحد يعني تراكم الفقر والعمل والمعاناة والعبودية والجهل والعنف وتدمير محتوى القطب المقابل.⁽²⁾ ماركس يتحدث عن الحرب الأهلية الفرنسية وصعود وسقوط السلطات وثوارها والتشهير بالسلطات والدعاية للسلطة القضائية يفعل ويقول وتظهر حضارة النظام البرجوازي وقضاؤه في ضوءها الشرير عندما يثور العبيد والمضطهدون على قادتهم فالظلم همجية غير مرضية وانقامية ولا تعرف القانون.⁽³⁾ ومع ظهور وضع جديد وتطوره في الماضي، يمكن تحقيق كل التقدم الاجتماعي الآخر. ولا يقتصر الأمر على الاعتقاد بأنه عندما وجدت الطبقات، كانت علاقاتها ضد العدالة والمساواة.⁽⁴⁾ بعد أن يتغير النظام الاجتماعي الطبقي، ينشأ وضع اجتماعي آخر لا طبقي. هذه هي قفزة السيادة البشرية اللازمة لسيادة الحرية.⁽⁵⁾ إن إيمان لينين بازواجية المضادة بين الدولة والحرية يشبه إيمان إنجلز، لقد سخر بلا رحمة من خطاب الجمع بين كلمتي "الحرية" و"الدولة". إذا كانت هناك دولة فلا توجد حرية وإذا كانت هناك حرية فلا توجد دولة. إن الديمقراطية صورته من أشكال الدولة، نوع من أنواعها، لكن ليس للديمقراطية أي معنى سوى المساواة السطحية، لا شيء منها مسألة تقدم الإنسان للمستقبل، وينعكس تحول المساواة الظاهرية إلى مساواة عملية في تطبيق الدستور ومبادئ «كل حسب طاقته وكل حسب حاجته يكون بين الناس»⁽⁶⁾. إن مجمل اعتقاد (ماركس) و(إنجلز) و(لينين) هو أنه في وجود الدول والطبقات، لا توجد عدالة، ولا جدوى من الحديث عنها. هو قول باطل سخيف. لأن اختلاف الطبقة يعني اختلاف المصلحة. الرفاهية والحياة لطبقة واحد وليس للآخر في المجتمع. ولا يعطي أي معنى إلا كتعبير عن عكس المعالجة الحقيقية والعلاقات العادلة بين الناس. ووفقاً للنظرية الماركسية، يتم إنتاج العدالة في غياب الدولة والطبقات، أي أنها تنعكس في أعلى مستوى من العلاقات في المجتمع الشيوعي. وعلى النقيض من النظرية الليبرالية، فإن الدولة جزء من تجسيد العدالة ومعالجتها.

المبحث الثالث: الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية والماركسية

وفي إطار النظرية الليبرالية تختلف وجهات النظر بين مفكريها حول حقوق الفرد وواجباته في المجتمع، ولكن يتفقون حول هدف تحقيق وحماية الحقوق الفردية، كان لدى هوبز احترام كبير للحقوق الفردية والنزعة الفردية، تليها المصلحة الذاتية، وهو ما انعكس في آراء وأفكار العديد من المفكرين الذين احتلوا حيزاً كبيراً من أبحاثهم وأظهروا أن

(1) ماركس : نقد برنامج غوتا، المرجع السابق ذكره ، ص 21- 22 .

(2) انجلس : الاشتراكية الطوباوية و الاشتراكية العلمية ، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ، بلا تاريخ ، ص 77 .

(3) ماركس : الحرب الأهلية في فرنسا، دار التقدم، فرع طشقند ، بلا تاريخ، ص 91 .

(4) انجلس : الاشتراكية الطوباوية و الاشتراكية العلمية ، المرجع السابق ذكره ، ص 87 .

(5) المرجع نفسه ، ص 90 .

(6) لينين : الدولة والثورة ، و تعاليم الماركسية حول الدولة و مهمات البروليتاريا في الثورة ، ت: دار النشر ، دار التقدم ، موسكو ، 1982 ، ص 121 - 126 .

مصالحهم الخاصة، وهو علاج للأمراض الاجتماعية وهو أكثر ملاءمة وأنسب من العمل الجماعي.⁽¹⁾ ووفقاً للمتطلبات النظرية، فإن الدولة الليبرالية الجديدة يجب أن تكون داعماً قوياً لحق الملكية الخاصة للسلطة وقوانين ومؤسسات السوق الحرة والتجارة الحرة. عدّ تنظيم المؤسسات هو جوهر ظمان الحريات الفردية. ويمكنها، وفقاً لإطارها القانوني والقضائي، التفاوض بحرية، مما يخلق التزاماً بين الأفراد بالبروتوكول المبرم بينهم في السوق الاقتصادية. ويجب عن الدولة احترام هذه الحقوق وحماية حرمة الحقوق الفردية في حرية العمل وحرية التعبير وحرية الاختيار. وعليها بعد ذلك استخدام كافة وسائل العنف لحماية هذه الحريات وانتهاكاتها مهما كانت.⁽²⁾ يتعلق الأمر بالليبرالية، لكن بالنسبة للماركسيين، حقوق الفرد هي حقوق الجميع، أينما كانت هناك دولة أو طبقات. ومن ثم تتوازن حقوق الفرد من جهة ويتعرض الآخرون لعدم المساواة والحرمان من الحقوق. ولمزيد من التوضيح لهم، يهدف هذا البحث إلى تقديم شرح ومضمون آرائهم بإجراء مطلبين:

الطلب الأول: الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية
المطلب الثاني: الحقوق الفردية في النظرية الماركسية
الطلب الأول: الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية :

تُستخدم كلمة "فرد" على نطاق واسع في اللغة اليومية. الفرد هو إنسان فردي. هذا المخلوق هو، قبل كل شيء، شخصية مستقلة. لها محتواها وهويتها الخاصة. وهو إلى ذلك يتصرف باختيار شخصيته الخاصة، وليس كعضو في مجموعة اجتماعية أو كائن جماعي. الأفراد ليسوا مستقلين فحسب، بل مختلفون ومكتفون ذاتياً. وكذلك الأفراد حسب الخلفية الاجتماعية، أو العرق، أو الدين، أو الأصل البشري، وهي مقسمة أيضاً إلى القيم الروحية والهوية الشخصية والفردية. يعدّ الخطاب الفردي أحد الركائز الأساسية للثقافة السياسية الغربية.⁽³⁾ في رأي (هوبز) فإنّ أي فرد أو إنسان، "هو من تُعتبر كلماته إمّا خاصّة به، أو ممثلة لكلمات أو أفعال إنسان آخر، أو أيّ شيء آخر تُعزى إليه، سواء من باب الحقيقة أو الخيال. و عندما تُعتبر خاصّةً به، يسمّى شخصاً طبيعياً، أمّا عندما تُعتبر ممثلةً لكلمات أو لأفعال آخر، فإنه يكون شخصاً وهمياً أو مصطنعاً."⁽⁴⁾ أي الفرد الحر، هو الذي لا يُعيقه شيء عن القيام بما يشاء القيام به.⁽⁵⁾ وتكمن حرية الأفراد في نطاق تنظيم تنظيم أفعالهم الذي لم يكن موضوع اعتبار من الحاكم المطلق، ليس أكثر. فعلى سبيل المثال، يتعلّق الأمر بحرية الشراء، والبيع، وتحرير العقود بين الأفراد، واختيار منازلهم، ومأكلهم، ومهنتهم، وتعليم أولادهم كما يرتأون، وهكذا دواليك.⁽⁶⁾ سلط (جون لوك)، باعتباره المفكر الأول للفكر الليبرالي، الضوء على مصالح الأفراد، كأساس للنظرية القانونية الطبيعية. إن الحق غير القابل للتصرف مخفي في وجود كل فرد، ومثاله الحقيقي هو حق الملكية الخاصة. وهذا يتفق مع نظرية هوبز عن الأنانية. السلطة والمجتمع كيانان يحميان حقوق الفرد. لا يمكن للسلطات تدمير هذا الحق (الحقوق الخاصة للأفراد) أو

(1) جورج سباين: تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، ت: راشد البراوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010 ، ص 206 .

(2) ديفيد هارفي : الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي) ، المرجع السابق ذكره ، ص 109 .

(3) أندرو هيوود : النظرية السياسية مقدمة ، المرجع السابق ذكره ، ص 52 ، 56 .

(4) توماس هوبز، المرجع السابق ذكره، ص 166، 167.

(5) المرجع نفسه، ص 216، 217.

(6) المرجع نفسه، ص 219.

تقييده. وهكذا يبدو أن جزءاً من نظرية لوك يتعلق بالفرد وحقوقه باعتبارها المبدأ النهائي.⁽¹⁾ ومن ثم فإن دراسة الأحوال الطبيعية والأحوال الطبيعية التي يكون فيها الإنسان: ومن هذه الحالات الحرية الكاملة في تفسير شؤونهم والتعامل بثروتهم وملكيته كما نرى، فقط في إطار القانون الطبيعي، دون الحاجة أو أخذ إذن أحد لتدخل أو اتباع قيوده.⁽²⁾ حسب رأي (ستيوارت مل)، أن الأفعال على اختلاف أنواعها، التي تلحق الضرر بالآخرين، دون سبب مبرر، قد تحتاج الى إخضاعها لسيطرة من قبل العواطف غير المحببة، أما في القضايا المهمة فتتوجب مثل هذه السيطرة بشكل لا مناص منه أما عند الضرورة، فعن طريق التدخل البشري الفاعل. إن حرية الفرد يجب ان تتحدد الى تلك الدرجة، يجب ان لا يجعل نفسه مصدراً لإزعاج الآخرين.⁽³⁾ وكذلك "إن قيمة الأنماط الحياتية المختلفة يجب أن تُبرهن على نحو عملي، عندما يعتقد كل فرد بأن من المناسب له أن يجربها. أنه لمن المحبذ، باختصار، أن تؤكد الفردية نفسها في الأشياء التي لا تخص الآخرين. حيثما تكون تقاليد الآخرين و عاداتهم هي القاعدة السلوكية، وليس شخص الفرد نفسه، يكون هناك افتقار لواحد من المكونات الرئيسة للسعادة الإنسانية، والعنصر المكون الرئيس للتطور الفردي و الاجتماعي".⁽⁴⁾ ويرى (جون رولز) أن الشكل الطبيعي لمبدأ العدالة يشير إلى حقوق الفرد في مبدئين. أولاً، يجب أن يكون لكل فرد الحق في المساواة في خريطة أوسع من الحريات الأساسية، متساوية ومتساوية مع نفس خريطة حريات الآخرين. ثانياً: لا بد من تصحيح التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. (أ) يجب أن يتم اقتراحه على الوجه المناسب الذي يحقق مصلحة الجميع. (ب) يكون الاتصال واستلام المشاركات والمناصب مفتوحاً للجميع.⁽⁵⁾ ومن هذا المنظور (رولز)، في المبدأ الأول، تركز الأدوار بشكل كبير على الحريات الفردية، بشرط أن تكون هناك حرية متساوية للجميع. وهي أولوية من حيث المبدأ الثاني، وهو المساواة الاقتصادية أو الاجتماعية. المبدأ الثاني أعطى أكبر فائدة للأفراد الأقل حظاً في المجتمع.⁽⁶⁾ وتشمل الحقوق الفردية الحرية السياسية، والحق في التصويت وشغل المناصب العامة، وكذلك حرية التعبير والتجمع، وحرية الضمير وحرية الفكر. الحرية الشخصية تضمن التحرر من الإرهاب النفسي والإيذاء الجسدي، والحق في الملكية الخاصة، والحرية الشخصية هي ضمان عدم الاعتقال والاحتجاز عشوائياً أو التعسفي، كما هو الحال مع سيادة القانون.⁽⁷⁾ مثل الأدوار (رولز)، يُطلق على دوركين أيضاً اسم الليبرالي السياسي أو الاجتماعيون. ويوضح أن دولة الرفاهية يمكن أن تركز على الاختيارات الفردية. ويقدم مبادئ توجيهية، على المستوى السياسي، حول كيفية توفير المزيد من الخيارات لأولئك الذين لديهم الموارد المالية. وهذا يعني أن نظام التأمين الخاص بالفرد لا يمكنه إلقاء اللوم على الآخرين بسبب مرضه. أي أن دوركين لا يؤكد دور الاختيار الفردي، وهو أمر ضروري فلسفياً في العدالة. يجب على الفرد أن يمارس حقه في الاختيار ويدافع عنه. يقترح دوركين أنه مقابل التأمين الصحي الفردي والمساعدة، يجب عليه أن يعرض وظيفة. ويؤكد دور الاختيار

(1) جون سباين : المرجع السابق ذكره ، ص 268- 269 .

(2) جون لوك : في الحكم المدني ، المرجع السابق ذكره ، ص 139 .

(3) جون ستيوارت ميل: عن الحرية، ت. هيثم الزبيدي، الأهلية، بيروت، 2007، ص 90.

(4) المرجع نفسه، ص 91.

(5) جون رولز : نظرية في العدالة ، المرجع السابق ذكره ، ص 92- 93 .

(6) امارتيا سن : فكرة العدالة ، ت: مازن جندلي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2010 ، ص 109 .

(7) جون رولز : نظرية في العدالة ، المرجع السابق ذكره ، ص 93 .

ولا عدّ أحدا مستحقا للمساعدة الاجتماعية ولو بالألف⁽¹⁾ لكن بالنسبة لنوزيك، باعتبارها فكرة تحررية، فإنها تؤكد الحقوق الفردية بواسطة مبدئين. بسبب الملكية العادلة للثروة. من خلال انتقاله من شخص لآخر. ينص المبدأ الأول على أنّ للناس الحق في الملكية التي لا يملكونها. وهذا ما يسمى مبدأ الملكية القضائية، أما الثاني فيقول إنّ للناس الحق في التبرع بثرواتهم للآخرين وهذا هو مبدأ المراجعة القضائية. ويجب أن يتم ذلك على أساس أنّه لا أحد ينتهك حقوق الآخرين⁽²⁾. وقد أوضحت منظمة (نوزك) أنّ ملكيتها لعدة أسباب. " (1) يمتلك الأفراد ثرواتهم (2) لا يملك أحد العالم الخارجي (3) امتلاك مبلغا غير محدد من المال وموارد في العالم لا يؤدي إلى تدهور أحوال الآخرين المعيشية. العالم. (4) من السهل نسبيا الحصول على الحق في سلع غير محددة ومختلفة عن سلع العالم الخارجي. لذلك، (5) عندما يكتسب الأفراد الملكية، فلا بد من ضرورة أخلاقية لخلق سوق لرأس المال والعمل، ضرورة أخلاقية⁽³⁾. فبالنسبة للاجتماعيين فإنّ حقوق الفرد ليست مسألة خفية بينهم وبين الليبراليين بل المسألة ليست تعميق الحكم والرأي العالمي، بل الرأي (الفردية). وانتقدوا الليبراليين لأنهم أسسوا نظامهم الفكري على الحقوق الفردية. الحريات الفردية والحريات الشخصية. وهم لا يؤكدون على أن مستوى حرية الفرد ورفاهيته يعتمد على وجوده في المجتمع. عندما نعترف بوجود علاقة بين البشر ووجودهم في المجتمع، علينا واجب العمل من أجل الصالح العام للمجتمع، بشكل متوازن مع حقوقنا الفردية في الحرية. تجادل الجماعتيون وتحججهم بأنه من المهم التخلي عن سياسة حقوق الليبراليين. أو في الأقل يشار إليها بسياسة الصالح العام⁽⁴⁾. ينقسم الفكر السياسي بشكل عميق بين العلاقة بين الفرد والمجتمع، وحقوق الفرد وحقوق الفرد في المجتمع. يعلق الجماعيون أهمية على المصالح المشتركة للمجتمع. تعود جذور الجماعية إلى الفكر الاشتراكي الخيالي في القرن التاسع عشر. وهم يجادلون ويدافعون بقوة بأن الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع. بمعنى آخر، كل فرد هو نوع من ممثلي المجتمع الذي يصنع رغباته وقيمه وأهدافه. مفكرهم (أسدير ماكلينتير، مايكل فالزر، مايكل ساندل...) ⁽⁵⁾ تحدد المقاربات الليبرالية الحقوق الفردية بأفكار وآراء مختلفة، بما في ذلك تحقيق حقوقهم بطرق مختلفة. وأدى ذلك إلى صراع فكري حاد واتهامات فيما بينهم. وفي بعض الأحيان يكون لها حق الأولوية على حقوق المجتمع، وفي حالات أخرى يمكن للفرد أن يحصل على حقوقه الخاصة. وعلى الدولة أن توفره وتتبعه، ومجموعة منهم من يستثنى الدولة من هذه العملية. وغيرهم من المفكرين الليبراليين. وهم يعارضون حقوق الفرد في أجزائه المنفصلة ويجدون حقوق الفرد في علاقة اجتماعية تشمل جميع الأفراد عدّ ممثلين للمجتمع. لكن الفهم الماركسي يختلف عن فهم حقائق الليبرالية هذه، التي تحدد الحقوق الفردية. كما يظهر المطلب الثاني من هذا البحث.

المطلب الثاني: الحقوق الفردية في النظرية الماركسية

تختلف آراء ماركس وإنجلز حول الحقوق الفردية عن النظرية الليبرالية القائلة بأن الحقوق الفردية تحددتها حقوق المجتمع. ألا يصبح أي فرد عبئا على الأفراد الآخرين الذين يشكلون

(1) ويل كيملشكا : مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق ذكره ، ص 131 – 132 .

(2) حمدي مهران : المرجع السابق ذكره ، ص 217 .

(3) ويل كيملشكا : مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، المرجع السابق ذكره ، ص 163 .

(4) المرجع نفسه ، ص 272 .

(5) اندرو هيوود : النظرية السياسية مقدمة ، المرجع السابق ذكره ، ص 65، 73 .

المجتمع. نتاج الحياة، سواء تم استخدام حياة الفرد أو حياة جديدة و التكاثر، ما نراه هو علاقة ذات اتجاهين، علاقة طبيعية من جهة، وعلاقة اجتماعية من جهة أخرى. العلاقات الاجتماعية تعني التعاون بين عدد من الأفراد مهما كانت الظروف وبأي طريقة ولأي غرض وأي هدف. تنظيم نمط معين من الإنتاج، أو مرحلة في صناعة معينة، يصاحبه دائماً نمط معين من التعاون. أو مرحلة اجتماعية معينة، شكل التعاون لنفسها ((القوة المنتجة)).⁽¹⁾ وهنا يبدو أن القوة المنتجة هي الوضع الاجتماعي والوعي. ويمكن ويجب أن يكون هناك صراع بينهما لأن تقسيم العمل يضمن القدرة. فهو يعطي نشاطاً عقلياً ومادياً لمختلف الأفراد الذين ينقسم بينهم، بحيث لا يكون هناك مثل الاختلاف في التقسيم بين الجنسين. يتم إنشاؤه عن طريق إلغاء تقسيم العمل. فضلاً على ذلك، فإن تقسيم العمل يؤدي في نفس الوقت إلى اختلاف مصالح الفرد أو الأسرة المعزولة عن مصالح الاجتماعية المجتمع. في حين أن جميع الأفراد الذين يوجد بينهم سلوك.⁽²⁾

في حين أن الفرد يهتم بنفسه فقط، فهو ليس على استعداد للسعي من أجل رفاهيته. ليس في الأفراد الفريدين فهي ليست دائماً في مصلحتها أو في مصلحة خصم مثلها. ويجب أن يكون على اتصال بالعالم الخارجي الذي عدّ مركز توفير احتياجاته مثل الغذاء. فرد من الجنس الآخر، كتب وملذات، أنشطة ومستهلكات، ومستلزمات عمل.⁽³⁾ الحب مفيد لسوق الأوراق المالية، وليس فقط في الجملة الرومانسية، الجميع على استعداد لمحاولة تحقيق رفاهيتهم بإجراء مساعدة الآخرين ...⁽⁴⁾ ولا سيما الفرق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، إنه يدفع ذلك مصالح الجماعة تعطي هذا الاهتمام للمجتمع ومن مصلحة المجتمع أن يتخذ شكلاً مستقلاً كأنه دولة. وهذا شكل منفصل من الاهتمام العملي من العمل الفردي والجماعي، لأن مصالح الطبقات سابقة لأوانها مشروطة بتقسيم العمل. حيث تهيمن طبقة واحدة على جميع الطبقات وعلى سائر الفئات الأخرى.⁽⁵⁾

وعن الحرية يقول ماركس: «إن الدولة يمكن أن تتحرر من القيود المفروضة عليها دون أن يكون الإنسان حراً. والدولة يمكن أن تكون دولة حرة دون أن يكون الإنسان حراً فيها.⁽⁶⁾ كما يمكن للدولة أن تتحرر من الدين، حتى لو كانت الغالبية العظمى من سكانها مؤمنين. وهذه بطريقة خاصة، خاص بالأفراد، وكذلك بموقف الدولة، ولا سيما الدولة الحرة. ليس في الدين إلا موقف الناس الذين شكلوا الدولة. وفي وقت لاحق، يصبح الناس أحراراً سياسياً بالاستفادة من الدولة. بسبب تغلبه على العقبات أمامه، في معارضة نفسها، بطريقة وحيدة، غير مكتملة، عكس كل شيء.⁽⁷⁾ إن الدولة السياسية في مواجهة المجتمع المدني تشبه روحانية السماء في مواجهة الأرض. وهو يتناقض مع الواقع الأكثر قاصداً في المجتمع المدني. إنه مخلوق دنيوي. هناك يضع نفسه لنفسه، ويراه الآخرون فرداً حقيقياً، وهذه ظاهرة خاطئة. هذا عضو وهمي في قوة خيالية. فقط حياته الحقيقية وفرديته

(1) كارل ماركس - فردريك انجلز : الأيدولوجية الألمانية ، المرجع السابق ذكره ، ص 38 .

(2) المرجع نفسه، ص 41 .

(3) ماركس- انجلز : مختارات في أربعة أجزاء ، الجزء الرابع ، (لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية) ، دار التقدم ، موسكو ، 1970 ، ص 41 .

(4) ماركس- انجلز : مختارات في أربعة أجزاء ، الجزء الرابع ، (لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية) ، المرجع السابق ذكره ، ص 43 .

(5) كارل ماركس - فردريك انجلز : الأيدولوجية الألمانية ، المرجع السابق ذكره ، ص 42 .

(6) كارل ماركس : المسألة اليهودية ، المرجع السابق ذكره ، ص 19 .

(7) المرجع نفسه، ص 19-20 .

عموماً إنه مليئة بغير الواقعية⁽¹⁾. هذه هي لغة العقل الخالصة التي تنفصل عن الفرد بدلاً من الفرد العادي في طريقته العادية في الكلام والتفكير فليس، لا يوجد شيء آخر بين أيدينا إلا الطريق نفسه - دون الفرد⁽²⁾ ومن ناحية أخرى، تلعب الطبقة دوراً مستقلاً بالنسبة للفرد، وبطريقة ما، فإن ظروف وجود الأفراد تتحدد أولاً، ومن ثم يتحدد مكانهم ومسارهم في الحياة وتطور شخصيتهم من خلال طبقتهم. ويصنفون في صفوفهم. وهذه هي نفس الظاهرة التي يخضع فيها الأفراد المعزولون لتقسيم العمل. ولا يمكننا الهروب من هذا إلا إذا تم إلغاء الملكية الخاصة والتوظيف الخاص. وكذلك كيفية خضوع الفرد للطبقة، وفي نفس الوقت خاضعاً لعدة أنواع من المعتقدات والآراء⁽³⁾ وكذلك الخلاص السياسي ليس خلاص الإنسان. وكذلك حقوق الإنسان ليست هبة من الطبيعة. إنها ليست نعمة من الماضي، بل هي ثمن النضال ضد العرق والامتياز. لقد انتقل هذا التاريخ إلينا من جيل إلى جيل. هذه هي نتيجة الثقافة⁽⁴⁾ و المسألة التي ذكرتها سابقاً هو علاقة الإنسان بنفسه. وغير موضوعي وغير واقعي بالنسبة له، إلا إذا كان يتعلق بشخص آخر. كل اغتراب الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة، يقع في علاقة مختلفة عن الآخرين، وسبب الغربة الدينية هو ظهور في الحاجة إلى العلاقة بين الشخص العادي ورجل الدين مثل الكاهن. أو بينه وبين مهمته ونحو ذلك. لأننا حللنا عالم الفكر، وفي العالم العملي الحقيقي، لا يتجلى الاغتراب إلا من خلال العلاقات العملية الحقيقية بالآخرين. وهذا يتولد من العلاقة التي تربطه بالآخرين وهذا يرجع إلى العلاقة بين المنتج والنتيجة. وعلاقته بالآخرين. لذا فإن ملكيتها الخاصة هي نتيجة الاغتراب⁽⁵⁾ يؤكد الإنتاج الرأسمالي أن الغالبية العظمى من الأفراد لا يتمتعون بحقوق متساوية باستثناء الضروريات الأساسية لحياة فقيرة. من المشكوك فيه أن تحترم الرأسمالية الحقوق المتساوية للأغلبية من أجل رفايتها⁽⁶⁾. ويتضح من كل هذه الآراء أن الماركسية، تتجسد الحقوق الفردية في العملية، ويجب أن يكون معاصراً لحقوق مجتمعه أو طبقته ولا يمكن فصله عن الفرد وممارسة حقوقه إذا كانت في هذه العملية، ولا ينبغي أن تكون هناك علاقات اجتماعية واسعة دون طبقة. لأن الرأسمالية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأفراد في المجتمع سوى مصالح أصحاب العمل والسلطات. الغالبية العظمى من الناس يقعون تحت رحمة العمل الشاق نتيجة لعملية إنتاج السلع. فصاحب المنتج (العامل) الذي يُحرم من حقوق جزء من منتجاته يصبح مغترباً ويرى نفسه مختلفاً ومعزولاً. ولذلك فإن النظام الرأسمالي يقوم على القمع وأخذ جزء من قيمة العمل ويكون مصدراً للدخل.

الاستنتاجات:

تحاول هذه الدراسة التي تحمل عنوان الدولة والعدالة والفرد في النظرية الليبرالية والماركسية، توضيح جوانب مهمة مثل دور الدولة ومبادئ العدالة وحقوق الفرد في

(1) كارل ماركس : المسألة اليهودية ، المرجع السابق ذكره ، ص 23 .

(2) كارل ماركس : بؤس الفلسفة : رد على ((فلسفة البؤس)) لبرودون ، نقله الى العربية : حنا عبود ، دار دمشق ، دمشق ، 1972 ، ص 99 .

(3) كارل ماركس - فردريك انجلز : الأيدولوجية الألمانية ، المرجع السابق ذكره ، ص 65 .

(4) كارل ماركس : المسألة اليهودية ، المرجع السابق ذكره ، ص 37-38 .

(5) كارل ماركس : مخطوطات عام 1844 ، ت: محمد مستجير مصطفى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص 77 .

(6) ماركس - انجلز : مختارات في اربعة اجزاء ، الجزء الرابع ، (لودفيغ فورباخ و نهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية) ، دار التقدم ، موسكو ، 1970 ، ص 42 .

النظريتين الليبرالية والماركسية. وقد جرت محاولة لعرض جوانب النظريتين بإيجاز من خلال التحليل العلمي لمعلومات ومعتقدات المهتمين بجوانب الحياة الإنسانية، وخلصت الدراسة إلى أن المفاهيم الثلاثة، الدولة والعدالة و حقوق فرد، وبحسب النظريات فإن لهم وجهات نظر وآراء مختلفة، كل واحد منهم فسر المفاهيم المستخدمة في الدراسة بشكل مختلف، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها:

1. في النظرية الليبرالية يختلف دور الدولة باختلاف قراراتها ويعتمد كل منها على درجة مشاركة الدولة، وفي ممارسة الحقوق والعدالة فإنها تختلف من مؤلف إلى آخر.
2. في النظرية الماركسية، تلعب الدولة دوراً قمعياً وتحمي الطبقة المهيمنة اقتصادياً وسياسياً. في نظر هذه النظرية، الدولة ليست سوى مؤسسة قمعية.
3. مبدأ العدالة عند الليبراليين يتغير حسب قراراتهم. بالنسبة لهم، العدالة لا تعني بالضرورة حل الدول والطبقات، كما يرى أن العدل فرق في وجود المصالح. فمشاركة الدولة في توفيره فعالة بالنسبة لمجموعة واحدة ولا تلعب الدولة أي دور بالنسبة للآخرى.
4. بالنسبة للنظرية الماركسية، فإن مبدأ العدالة ينتج غياب الطبقات، وقوة الطبقات تسبقها العدالة في المجتمع الإنساني سلطة الطبقات هي انتهاك العدالة في المجتمع البشري. تتحقق العدالة عندما لا تكون هناك دول ويتم حل الطبقات. ويتم ذلك وفق الإجماع على تطبيق المعادلة ذلك "كل حسب طاقته وكل حسب حاجته" يرسى العدالة في المجتمع الشيوعي.

5. الحقوق الفردية في النظرية الليبرالية وهو أساس آرائهم وللافكارهم من الملكية إلى الحق في حرية الفكر والتظاهر. لقد كانت مصدراً لنشاطهم الفكري والفلسفي، وحظيت بأهمية كبيرة. وتختلف قيود الحقوق وتجاوزاتها من فكرة إلى أخرى، لكن جوهر آرائهم هو حق الفرد في الملكية والحرية.

6. في النظرية الماركسية، الحقوق الفردية لا شيء ولا يمكن تحقيقها، إن لم يكن داخل مجتمعه وطبقته، الحقوق الفردية لم تتحقق، إذا كان هناك مجتمع طبقي واختلاف في الوضع الاقتصادي بين الأفراد في المجتمع. ولذلك فإن حقوق الفرد مرتبطة بحقوق وحرية المجتمع، وهو مجتمع بلا طبقة وبلا دولة.

كانت هذه جميع جوانب الدراسة التي حاولت الدراسة استخلاصها من معتقدات وآراء المصادر الرئيسية لكلتا النظريتين وشرحها وعرضها وإعطائها الأهمية، حسب أهمية المفاهيم المستخدمة في المجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

المصادر:

- 1- امارتيا سن: فكرة العدالة، ت: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
- 2- انجلس: الاشتراكية الطوباوية و الاشتراكية العلمية ، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو ، بلا تاريخ .
- 3- اندرو هيوود : النظرية السياسية مقدمة، ت: لبنى الريدي، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2013.
- 4- جورج سباين: تطور الفكر السياسي ، خمسة الكتاب ، ت: راشد البراوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- 5- جون ستيوارت مل: استعباد النساء، ت: امام عبدالفتاح امام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.

- 6- جون ستيوارت مل: الحكومات البرلمانية، ت. إميل الغوري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017.
- 7- جون ستيوارت ميل: عن الحرية، ت. هيثم الزبيدي، الأهلية، بيروت، 2007.
- 8- جون ستيوارت ميل: النفعية، ت. سعاد شاهري حرار، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012.
- 9- جون رولز: نظرية في العدالة، ت: ليلي الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011.
- 10- جون لوك: في الحكم المدني، نقله من الأصل الإنكليزي الى العربية، ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.
- 11- توماس هوبز: اللفيثان، ت. ديانا حرب وبشرى صعب، الفارابي، أبو ظبي، 2011.
- 12- حمدي مهران: الفرد و السلطة في الأيدولوجيا الليبرتارية: دراسة تحليلية نقدية، دار قناديل للنشر و التوزيع، بغداد، 2018.
- 13- ديفيد هارفي: الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي، نقله الى العربية: مجاب الإمام، العبيكات للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.
- 14- ستيف ديلو: التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، ت: ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003.
- 15- فرانسيس فوكوياما: بناء الدولة - النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، نقله الى العربية: مجاب الإمام، العبيكات للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 16- فريدريش أنجلز: أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة، ت: الياس شاهين، منشورات الجمل، بغداد- بيروت، 2014.
- 17- فردريك أنجلز: مبادئ الشيوعية، ط. الرابعة، دار الفارابي، بيروت - لبنان، 2015.
- 18- كارل ماركس - فردريك أنجلز: الإيدولوجية الألمانية، ت: فؤاد ايوب، دار دمشق، دمشق، 1976.
- 19- كارل ماركس: رأس المال، مجلد الثالث، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت - لبنان، 2013.
- 20- كارل ماركس: رأس المال، المجلد الأول، ت: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 2013.
- 21- كارل ماركس: المسألة اليهودية، دار مكتبة الجيل، بلا تاريخ.
- 22- كارل ماركس: بؤس الفلسفة: رد على ((فلسفة البؤس)) لبرودون، نقله الى العربية: حنا عبود، دار دمشق، دمشق، 1972.
- 23- كارل ماركس: مخطوطات لعام 1844، ت: محمد مستجير مصطفى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، بلا تاريخ.
- 24- لينين: الدولة والثورة، تعاليم الماركسية حول الدولة و مهمات البروليتاريا في الثورة، ت: الياس شاهين، دار النشر، دار التقدم، موسكو، 1982.
- 25- ماركس - إنجلز: البيان الشيوعي، (في اول ترجمة غير مزورة) ترجمة و قارنه عن الألمانية و علق بقاموس ماركسي على كلماته النظرية و التاريخية: العفيف الأخضر، منشورات الجمل، بيروت - بغداد، 2015.
- 26- ماركس - أنجلز: بصد الدولة، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1986.

- 27- ماركس – انجلز: رسائل مختارة، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1982
- 28- مايكل ج. ساندل: الليبرالية و حدود العدالة، ت: محمد هناد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
- 29- ماركس: الحرب الأهلية في فرنسا، دار التقدم، فرع طشقند، بلا تاريخ.
- 30- ماركس – انجلز: مختارات في أربعة أجزاء، دار التقدم، موسكو، 1970.
- 31- ماركس: نقد برنامج غوتا، ت: الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1970.
- 32- ويل كيملشكا: مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة، ت: منير الكشو، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010.
- 33- وندي دونر و ريتشارد فمرتون: جون ستيوارت مل، ت: نجيب الحصادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- رسائل والأطروحة العلمية:
- 34- شهاب احمد عبدالله: مفهوم العدالة في النظرية الليبرالية المعاصرة: دراسة في الإتجاهات المساواتية و الليبرالية و الجماعية، رسالة غير منشورة (رسالة قدمت الى مجلس كلية القانون و السياسة في جامعة السليمانية، و هي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، السليمانية، 2017.
- 35- هونر احمد كريم: إشكالية تدخل الدولة في الفكر الليبرالي المعاصر: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة غير منشورة، (رسالة ماجستير قدمها الى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة السليمانية)، السليمانية، سنة 2018

The state, justice, and the individual in liberal and Marxist theory

Assis. Teach .Najmalddin Faris Hassan

Goyja University College of Religious Studies/Department of Law

najmadinfaris@gmail.com

Abstract:

The concepts of justice and the state have remained a constant issue in schools of thought throughout human history. However, the concept of the individual has a more recent history than the other two concepts. The concept of the individual dates back to the seventeenth century. Today, all three concepts have become an important issue for all current schools of thought and movements around the world. Therefore, this study focuses on two schools of thought, liberalism and Marxism, and presents their views on the three concepts. These two schools have different beliefs about the concepts of justice, the state, and the individual. The study showed that there are profound differences between them and the importance of the people of these two beliefs and their role in expressing and presenting their beliefs. Present and show their differences on the three concepts and compare them.

Keywords: state, justice, individual, liberalism, Marxism.